

# أحكام الجناية المترتبة على التأديب في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في محاكم منطقة الرياض\*

اسم الباحث: النعمان بن عبد الرحمن المشعل

بعد أن قدم الباحث بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره له والمنهج الذي سار عليه ،  
قسّم البحث إلى تمهيد وستة فصول .  
ذكر في التمهيد تعريف الجناية وأقسامها ، ثم عرّف التأديب ، وتلا ذلك بيان الفرق  
بين التأديب والتعزير والحد ، فقرر الفروق التالية :

## أولاً: الفرق بين التعزير والتأديب:

ذكر الباحث أن كثيراً من العلماء لم يفرقوا بين التعزير والتأديب ، فهما عندهم شيء  
واحد ، فكل ما ليس فيه حد عندهم فهو تأديب أو تعزير وعلى هذا القول العقوبات  
قسمان : حدود وتعزيرات ، وأما من فرّق بين التأديب والتعزير فقد فرق بينهما بما يلي :  
١ - أن التعزير عقوبة يفرضها الإمام أو نائبه على من ارتكب مخالفة شرعية لم يرد لها  
في الشرع عقوبة مقدرة ، أما التأديب فإنه عقوبة ينزلها الولي غير الإمام أو نائبه سواء كان

---

\* بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء، العام الدراسي ١٤١٨ -  
١٤١٩هـ

- زوجاً أو والداً أو وصياً أو سيداً أو معلماً بمن له الولاية عليه لتصحيح انحراف له .
- ٢- التعزير إنما يكون في فعل محرم لا حدّ فيه ولا كفارة، والتأديب أعم من ذلك، فقد يكون لارتكاب محرم، وقد يكون لغير محرم كما إذا أكثر الصبي الإهمال وأدمن اللعب، فلوليه تأديبه، وكالتأديب لحق نفسه، وكضرب الزوج لزوجته الناشز .
- ٣- أن بعض العلماء أجاز الزيادة في ضرب التعزير على عشرة أسواط، ومنعوا ذلك في التأديب لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله» فحملوا المنع من الزيادة في ضرب التأديب دون التعزير .
- ٤- أن كثيراً من العلماء نصوا على أن الصبي أو الزوجة إذا لم يُجَدِّ في تأديبهم إلا الضرب المبرح، امتنع المبرح وغير المبرح، بخلاف التعزير فإنه إذا لم يَجَدِّ إلا المبرح فليس للمعزّر فعل المبرح، وله فعل غير المبرح .

### ثانياً: الفرق بين التأديب والحد، أو التعزير والحد - بناء على أن ما ليس فيه حد فهو تعزير أو تأديب على ما اصطلاح عليه كثير من العلماء:

- ١- من حيث التقدير، فالحد مقدر شرعاً لا تجوز الزيادة عليه ولا النقصان، بخلاف التأديب - أو التعزير - فالعقوبة فيه أمر اجتهادي يرجع تقديره إلى الحاكم أو المؤدب .
- ٢- من حيث التنفيذ، فالحدود يجب على الإمام أو نائبه تنفيذها وإقامتها ولا يجوز له إسقاطها بالكلية، ولا إسقاط بعضها، بخلاف التأديب أو التعزير، فإن للإمام أن يسقطه أو يسقط بعضه إذا كان حقاً لله أما إذا كان فيه حق لآدمي فلا يجوز للإمام إسقاطه، بل هو لصاحب الحق إن شاء طالب به وإن شاء عفا عنه .
- ٣- من حيث الشفاعة فالشفاعة في الحدود لا تجوز بعد بلوغها السلطان بخلاف التأديب .
- ٤- من حيث الموجب لهما، فالتعزير تأديب يتبع المفسد، وقد لا يصحبها العصيان في كثير من الصور كتأديب الصبيان والبهائم والمجانين استصلاحاً لهم مع عدم المعصية، أما الحدود فلم توجد في الشرع إلا في معصية عملاً بالاستقراء .

- ٥- أن التعزير قد يسقط وإن قلنا بوجوبه، بخلاف الحد .
- ٦- أن التعزير يسقط بالتوبة إذا كان حقاً لله ، بخلاف الحد .
- ٧- أن التخيير يدخل في التأديبات مطلقاً ، فللمؤدب أن يستعمل في موجب التعزير المعين أكثر من عقوبة حسب اختلاف الأشخاص ، بخلاف الحدود فلا يدخل فيها التخيير .
- ٨- أن التأديب يختلف باختلاف الفاعل والمفعول معه الجناية ، أما الحدود فلا تختلف باختلاف ذلك ، فلا بد في التعزير من اعتبار مقدار الجناية والجاني والمجني عليه .
- ٩- أن التعزير على وفق الأصل من جهة اختلافه باختلاف الجنايات ، وقد خولفت هذه القاعدة في الحدود ، فسوى الشرع بين سرقة دينار وسرقة ألف دينار ، كما سوى بين شارب قطرة من الخمر وشارب جرة في الحد .
- ١٠- أن الحدود تدرىء مع الشبهات ، والتعزير يجب مع الشبهات .
- ١١- أن التعزير يتنوع ؛ فتارة يكون حقاً لله ، وتارة يكون حقاً للعبد ، أما الحدود فلا تنوع ، فكل حد فهو حق لله إلا القذف ، ففيه خلاف .
- ١٢- أن الحد لا يشرع على الصبي ، والتعزير يشرع عليه .
- ١٣- أن التعزير يوقعه الحاكم والزوج والأب والوصي والمعلم والسيد ، أما الحد فلا يملك إقامته إلا الإمام أو نائبه ، والسيد على مملوكه على خلاف .
- ١٤- أن التعزير يختلف باختلاف الأعصار والأمصار بخلاف الحد فلا يختلف .

ثم ختم الباحث التمهيد ببيان أصحاب الولاية التأديبية وبيّن أنهم : الذين مكّنهم الشارع من ممارسة هذا الحق على من تحت ولايتهم ، ولهذه الولاية طريقان :  
الولاية العامة وهي حق للإمام الأعظم ، وله أن ينيب غيره في إقامتها .  
الولاية الخاصة وهي حق للوالدين والوصي على اليتيم والمعلم لتلميذه وصاحب الملك فيما ملك سواء كان ملك عين أو ملك منفعة كالعبد والدابة المستأجرين .  
وذكر في الفصل الأول الجناية المترتبة على تأديب الحاكم ، وجعله في ثلاثة مباحث .

المبحث الأول: مشروعية تأديب الحاكم لرعيته، وذكر الباحث الأدلة الدالة على ذلك من السنة والآثار.

المبحث الثاني: ضوابط تأديب الحاكم لرعيته، فقرر الباحث الضوابط التالية:

- وقوع ما يوجب التأديب، وبيّن أن موجبات التعزير تؤول إلى قسمين:

١- التعزير لحق الله كتعزير من زنى دون الفرج، أو شرب في نهار رمضان.

٢- التعزير لحق الخلق كتعزير من سب شخصاً دون حد القذف.

- أن يكون هدفه من إقامة التعزير إصلاح الجاني وردع أمثاله وتطهير المجتمع.

- أن يكون هناك تناسب بين الجريمة والعقوبة، فلا بد في التعزير من اعتبار مقدار

الجناية والجاني والمجني عليه وحال المجتمع الذي عاش فيه الجاني.

- أن لا يترتب على إقامة التعزير إهانة كرامة الجاني وضياع معاني آدميته.

- أن يعدل في حكمه بين الناس، ويكون مبنياً على مراعاة المصالح والمفاسد وأحوال

الجنة والمجني عليهم وظروف بيئاتهم.

- أن يلتزم الحاكم بحدود التعزير المنصوص عليها عند الفقهاء، فلا يتجاوز أكثر التعزير.

- أن يراعي الحاكم في عملية التعزير الترتيب والتدرج اللائق بالحال والمقام، فلا يلجأ

إلى الأشد مع علمه بكفاية الأخف.

المبحث الثالث: ضمان الجناية المترتبة على تأديب الحاكم لأحد رعيته، وذكر الباحث

أن الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة يرون أن الحاكم لا يضمن ما ترتب على تأديبه

لأحد رعيته، واستدل لهم، ثم ذكر القول الثاني هو قول الشافعية بوجوب الضمان،

واستدل لهم وناقش أدلتهم، ولكنه لم يرجح.

وبيّن في الفصل الثاني الجناية المترتبة على تأديب الزوج لزوجته، وجعله في ستة

مباحث:

المبحث الأول: إذن الشارع للزوج بتأديب زوجته، ذكر فيه الباحث الأدلة على

مشروعية تأديب الزوج لزوجته من الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: كيفية تأديب الزوج لزوجته، وأوضح الباحث أن قوله تعالى: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن﴾ الآية توضح كيفية التأديب، لكن الخلاف واقع بين العلماء بناء على اختلافهم في:

١- الواو العاطفة الواردة في الآية، هل تقتضي الترتيب؟

٢- وهل خوف النشوز هو العلم بالنشوز؟ أو بمعنى الظن لما يبدو من دلائل النشوز؟ فالذين قالوا بأن الواو تقتضي الترتيب، أو بأن خوف النشوز بمعنى الظن قالوا: إن كيفية التأديب الوارد في الآية على الترتيب، وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية، وعلى هذا القول:

أ- إذا خاف نشوزها بالأمارات الدالة عليه فعلاج ذلك أن يعظها.

ب- إذا ظهر منها ابتداء النشوز الصريح من غير إصرار ولا مداومة عليه فعلاج ذلك أن يهجرها.

ج- إذا أصرت على النشوز وأقامت عليه، فعلاج ذلك الضرب.

والذين قالوا بأن الواو لا تقتضي الترتيب، أو أن الخوف في الآية هو العلم، قالوا: إن هذه العقوبات ليست على الترتيب، وعلى هذا له أن يجمع بين هذه العقوبات، وبهذا القول قال بعض الشافعية وهو رواية عن أحمد.

المبحث الثالث: شروط تأديب الزوج لزوجته، وقرر الباحث أنه لا بد من الشروط التالية:

وقوع ما يوجب التأديب.

فإن كان ما يوجب التأديب حقاً لله كارتكاب محرم أو ترك واجب فله أن يؤدبها على قول الجمهور من الحنفية والمالكية- وقيدوه بما قبل الرفع للإمام- والحنابلة، وخالف الشافعية وبعض الحنفية في ذلك وقالوا: ليس له ذلك.

وإن كان ما يوجب التأديب لحق الزوج الثابت بمقتضى النكاح كحق الاستمتاع بها وما يتعلق به، كالزينة وغسل النظافة، والتطهر بعد الحيض ونحو ذلك فله تأديبها، أما ما ليس

من مقتضيات النكاح كما لو أخلت بخدمة زوجها، ففي ذلك خلاف بناء على مسألة وهي:

هل خدمة الزوجة زوجها واجبة عليها أو لا؟ فمن قال بالوجوب قال: له إن يؤدبها على ترك ذلك، ومن قال بعدم الوجوب قال: ليس له تأديبها على ترك ذلك. الالتزام بحدود التأديب من حيث:

١- الصفة: فقد ثبت في السنة الصحيحة أن صفة الضرب أن يكون غير مبرح.

٢- ومن حيث الكيفية يكون ذلك بالتزام أمرين:

أ- ألا يلجأ إلى التأديب بالضرب إلا بعد تعذر غيره من الوسائل المنصوص عليها في الآية المتقدمة.

ب- أن يجتنب المواضع المنهي عن ضربها كالوجه والرأس والمقاتل.

٣- ومن حيث العدد على الخلاف بين أهل العلم:

أ- فذهب المالكية إلى أنه يضربها ضرباً غير مبرح من غير تحديد.

ب- وذهب الحنفية والشافعية إلى أن له ضربها ضرباً لا يصل إلى الحد، على خلاف بين المذهبين في تقدير أدنى الحدود المعتبر عدم الوصول إليها.

ج- وذهب الحنابلة إلى أنه لا يزيد عن عشرة أسواط.

أن يظن الزوج أن ضربه سيفيد في الإصلاح، وإلا فليس له أن يضرب.

المبحث الرابع: استيفاء القصاص في الجناية المترتبة على تأديب الزوج لزوجته، وجعله في مطلبين:

المطلب الأول: الاستيفاء في التأديب المفضي إلى تلف الزوجة، وبين الباحث فيه أن التلف لا يخلو من حالين:

أ- إذا كان قد ترتب بناء على التأديب المشروع بالشروط السابقة فلا قود على الزوج ويكون هذا القتل في حكم قتل شبه العمدة، لأنه قد وجد في هذه الجناية قصد الفعل مع عدم قصد القتل مع قرينة استعمال الآلة التي لا تقتل إلا نادراً، وهذا ينفي كونها عمداً

خالصاً، كما ينفي كونها خطأ محضاً، فكانت في مرتبة وسطى وهي شبه العمد حفظاً لأرواح الناس من الإهدار ورعاية لأسرة المقتول وورثته، وتأديباً للجاني .

ب- أما إذا تجاوز الزوج القدر المشروع للتأديب فاستعمل آلة تقتل غالباً، فإن قتله يعتبر قتل عمد على ما رجحه الباحث، وهو قول الأئمة الأربعة، فإن لم يكن للزوج من زوجته ولد فيجب القصاص، وإن كان له منها ولد فلا قصاص وهو قول جمهور العلماء .

المطلب الثاني : الاستيفاء في التأديب المفضي إلى تلف عضو من أعضاء الزوجة، والحكم فيه هو الحكم في تلف النفس، فرجح الباحث أنه لا قصاص إذا كان التلف قد ترتب على التأديب المشروع، وللزوجة القصاص إذا ترتب على تجاوز الزوج للتأديب المشروع .

المبحث الخامس : الضمان بالدية المترتبة على تأديب الزوج لزوجته، فيجب الضمان إذا كان التلف ترتب على تجاوز الزوج للتأديب المشروع، أما إذا كان التلف قد ترتب على التأديب المشروع فقد ذهب الحنفية والشافعية إلى وجوب الضمان، وذكر الباحث أدلتهم ولم يناقشها، ثم ذكر القول الثاني القائل بعدم الضمان وهو قول المالكية والحنابلة وذكر أدلتهم مع مناقشتها .

المبحث السادس : من المعتبر قوله في دعوى التأديب أو العمدية؟ وقد رجح الباحث فيه أن الواجب هو النظر في حال الزوجين، ويعضد قول أحدهما بما يحفه من القرائن وملابسات الواقع التي تؤيد قوله .

وفي الفصل الثالث : ذكر الباحث الجناية المترتبة على تأديب الصبي، وجعله في مبحثين :

المبحث الأول : الجناية المترتبة على تأديب الصبي، وقسمه إلى ثلاثة مطالب .  
المطلب الأول : مشروعية تأديب الصغير بغير الضرب، وقرر الباحث أن هناك ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة عدم الإدراك، وهي ما قبل سن السابعة، فبين الباحث

أن إنزال العقوبة بالطفل إذا كان دون السابعة ممنوع عقلاً وشرعاً واستدل لذلك ، ولكن له أن يؤديه التأديب الوقائي بإبعاده عن الوسائل الموقعة في الخطأ ، وعند وقوعه في الخطأ يتم صرفه عنه ولا مانع أن يكون هذا الصرف والإبعاد مصحوباً ببعض التأديبات المعنوية كالزجر والتوبيخ .

المرحلة الثانية : مرحلة الإدراك الضعيف وهي مرحلة التمييز ، فللمؤدب أن يؤدب الطفل في هذه المرحلة بأسلوبين :

أ- بالتأديب الوقائي : ويتمثل ذلك في الإرشاد إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات ، وفعل المأمورات وترك المحظورات ، فهذه الأربعة قوام التربية وأساسها ، والحسن الحصين والسياس المنيع من أن يقع الصبي في وحل الخطيئة ودينس الإثم وشؤم المعصية .

ب- وله أن يؤديه بالتأديب الإصلاحي «العلاج» وهو قسمان :

- القسم الأول التأديب بالعقوبات المعنوية «النفسية» وذلك على النحو التالي «مرتباً» :

١- الإرشاد إلى الخطأ بالتوجيه .

٢- الإرشاد إلى الخطأ بالتأنيب والتوبيخ .

٣- الإرشاد إلى الخطأ بالتهديد .

٤- الإرشاد إلى الخطأ بالهجر .

القسم الثاني التأديب بالعقوبات البدنية «الضرب» وهذا يكون بعد عدم جدوى القسم الأول ، ولا يكون الضرب إلا لمن بلغ سن العاشرة .

المرحلة الثالثة : مرحلة الإدراك التام وهي مرحلة البلوغ ، وتبدأ هذه المرحلة بظهور علاماتها ، وفي هذه المرحلة يؤخذ الإنسان بجميع تصرفاته وأفعاله ، ويكون أهلاً لإنزال العقوبات الشرعية به عند فعله لموجبها ، ويملك المؤدب تأديبه بجميع أنواع التأديب إلا التأديب بالضرب ، فلا يملك تأديب الحر البالغ بالضرب إلا الإمام أو نائبه ، حتى الوالد ليس له تأديبه في هذه المرحلة بالضرب ، وهو مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية .



المطلب الثاني : مشروعية تأديب الصغير بالضرب ، وذكر فيه الباحث الأدلة على مشروعية ذلك بالسنة والآثار والمعقول .

المطلب الثالث : ضوابط تأديب الصبي ، وهي كما يلي :

١ - وقوع ما يوجب التأديب .

٢ - أهلية المضروب ؛ بأن يكون الصبي في المرحلة التي يجوز ضربه فيها ، وهي تبدأ من بلوغه العاشرة من عمره وتنتهي بالبلوغ .

٣ - التدرج في التأديب «وليس له أن يضرب إلا إذا ظن الإصلاح ، أما إذا ظن عدم الفائدة فليس له أن يضرب» .

٤ - الالتزام بحدود التأديب من حيثيتين :

- من حيث المشروعية فيلتزم المؤدب في حال الضرب :

أ - بصفة آلة الضرب المشروعة ؛ إما باليد فقط على قول الحنفية ، أو باليد والسوط على قول المالكية .

ب - وبصفة الضرب فلا يكون مبرحاً .

ج - ومكان الضرب ، فيتجنب الوجه والرأس والمقاتل .

- ومن حيث الملاءمة ، ويراد بذلك التناسب بين وسيلة التأديب والغاية المرجوة منه ، كما أنه يجب في حالة التأديب بالضرب أن يتناسب الضرب مع عمر وسن المضروب كماً وكيفاً ، بحيث يؤمن معه إلحاق أضرار بالمضروب ، وكذلك ينبغي أن يتناسب مقدار الضرب مع حجم الخطأ الذي وقع فيه الصبي .

المبحث الثاني : ضمان الجناية المترتبة على تأديب الصبي ، وقسمه إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الضمان في جناية الوالد على ولده الناتجة عن التأديب ، فيجب الضمان إذا كان التلف بسبب التأديب غير المشروع ، أما إذا تلف أو أصابته عاهة نتيجة للتأديب المشروع للأب ، فقد رجح الباحث عدم الضمان أيضاً لأن الوالد محسن في قصده تأديب ولده ، ولأنه مأذون له في تأديبه ، ولأن القول بتضمين الوالد ما نتج عن تأديبه من التلف

- وهو لم يسرف - يؤدي إلى تدليل الصبيان ، وفساد أخلاقهم ، وتعريض الناس لطيشهم وعدوانهم ، لأن الوالدين إذا علموا أنهم سيغرمون ما كانوا فيه محسنين ، فإنهم سيحجمون عن التأديب .

المطلب الثاني : الضمان في جناية الوصي على الموصى عليه الناتجة عن التأديب ، فيجب الضمان إذا كان التلف بسبب التأديب غير المشروع ، أما إذا تلف أو أصابته عاهة نتيجة للتأديب المشروع للوصي فذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يضمن في هذه الحالة ، وذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يضمن .

المطلب الثالث : جناية المعلم على تلميذه الناتجة عن التأديب ، وبين في هذا المطلب حكم المسائل الآتية :

١ - حكم تأديب المعلم لتلميذه بالعقوبة البدنية ، وقرر الباحث أن تأديب المعلم للتلميذ لا يخلو من :

- أن يكون لحظ التلميذ ، وفي هذه الحالة جرى الاتفاق بين العلماء على أنه يجوز تأديب المعلم للوصي بالشروط التالية :

١ - أن يوجد المسوّغ .

٢ - أن يأذن الولي .

٣ - أن يكون ذلك لحظ التلميذ ، وهل يجوز الضرب من غير إذن الولي ؟ ذهب الحنفية والشافعية إلى اشتراط إذن الولي ، وذهب بعض الشافعية والحنابلة إلى عدم اشتراط ذلك ، وذهب بعض المالكية إلى جواز ضربه ثلاثاً فأقل بغير إذن الولي ، وما زاد عن ذلك لا بد فيه من الإذن .

- وإما أن يكون لحظ نفسه ، فإن كان تأديبه للتلميذ لحظ نفسه - خاصة - في حال عدم ما يوجب التأديب وعدم الإساءة من قبل التلميذ - فهو ممنوع ، وإن كان تأديبه للتلميذ لحظ نفسه بسبب شتمه إياه أو سرقة ماله ونحو ذلك فله تأديبه حتى لو كان بالضرب ، لأنه نائب عن الأب ، والأب له ضربه لحق نفسه وحق الله .

٢- ضوابط ضرب المعلم للتلميذ، وقرر أنها كما يلي :

- ألا يوقع المعلم الضرب على التلميذ، إلا إذا رأى منه الإهمال والتفريط، وذلك بأن ينبهه على الخطأ، ثم يخوفه بالكلام واللوم والتوبيخ قبل اللجوء إلى الضرب .
- أن يتناسب مقدار الضرب مع ما يحصل من التلميذ من التفريط والإهمال .
- أن يباشر المعلم ضرب التلميذ بنفسه، فلا يجعله لغيره من الصبيان .
- أن يتناسب الضرب مع عمر و سن المضرور كماً وكيفاً بحيث يؤمن معه إلحاق أضرار بالمضرور .

- أن يجتنب المعلم في الضرب المواضع التي لا يجوز ضربها، كالوجه والرأس والمقاتل .
- أن يظن إفادة الضرب، أما إذا علم عدم إفادته منع منه .
- أن يكون الضرب مما يؤلم ولا يضر، ليحقق الإيلاء والسلامة معاً .
- أن لا يضرب حال غضبه عليه .

٣- ضمان جناية المعلم على تلميذه الناتجة عن التأديب .

يجب على المعلم الضمان إذا كان التلف بسبب تجاوزه للتأديب المشروع، فإذا كان التلف بسبب التأديب المشروع فلا ضمان عند الحنفية «إذا كان التأديب بإذن الولي» وبه قال المالكية والحنابلة، ويجب الضمان عند الحنفية إذا كان بغير إذن الولي، وبه قال الشافعية مطلقاً .

وفي الفصل الرابع: ذكر الباحث الجناية المترتبة على تأديب السيد عبده وجعله في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: حكم تأديب السيد لعبده، فذكر الباحث الاتفاق على جواز ذلك مع الاستدلال بالسنة والآثار، ويكون ذلك في نطاق القدر المشروع، فلا يجوز ضرب السيد عبده لغير ذنب، كما لا يجوز أن يضربه ضرباً مبرحاً، وكذا يجتنب ضرب الوجه .

المبحث الثاني استيفاء القصاص في الجناية المترتبة على تأديب السيد لعبده، فإن كان تلفه بسبب التأديب المشروع له فلا ضمان، فإن تعدى في تأديبه فالخلاف فيها هو الخلاف

في مسألة قتل الحر بالعبد، فذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا قصاص من الحر، وذهب سعيد بن المسيب وبعض الظاهرية إلى أن الحر يقتل بالعبد مطلقاً، وذهب الحنفية إلى أن الحر لا يقتل بعبد، ويقتل بعبد غيره.

المبحث الثالث: ضمان الجناية المترتبة على تأديب السيد لعبد، في تحرير محل النزاع، نقل الباحث الاتفاق على أن السيد إذا ضرب عبده ضرباً خفيفاً لم يلزمه أن يعتقه، ووقع الخلاف فيما عظم من الضرب المبرح المنهك الذي فيه مثله بالرقيق، فذهب الليث إلى أن العبد يعتق على سيده بهذا الضرب ويكون ولاؤه له، ويعاقب السلطان السيد على فعله، وذهب جماهير أهل العلم إلى أنه لا يعتق بذلك، وحملوا الأحاديث الواردة في ذلك على النذب، وهو ما رجحه الباحث.

وفي الفصل الخامس: ذكر الباحث الجناية المترتبة على تأديب الدابة، وجعله في مبحثين:

المبحث الأول: حكم تأديب الدابة، فذكر الباحث الاتفاق على جواز تأديب الدابة وفق المعتاد من غير تجاوز للقدر المشروع، فإن تجاوز المشروع فهو محرم. المبحث الثالث: ضمان الجناية المترتبة على تأديب الدابة، فيجب الضمان إذا كان المؤدب قد تجاوز المشروع، فإن تلفت الدابة بسبب التأديب المشروع فذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم الضمان وهو ما رجحه الباحث، وذهب الحنفية إلى وجوب الضمان.

وفي الفصل السادس: ذكر الباحث بعض التطبيقات القضائية على الجناية المترتبة على التأديب.

وفي الخاتمة بين الباحث أبرز النتائج التي تضمنها البحث. والباحث قد قدم جهداً متميزاً في هذا البحث، وقد أبان عن مقدرة فائقة في عرضه للأقوال والاستدلالات لها، مع جهد مميز في نقل أقوال الفقهاء المتقدمين، وتمكن من استنباط ضوابط قيمة في التأديب، واتسم بحثه بإحاطة تكاد تكون شاملة لكل موضع طاله البحث، فجزاه الله خيراً على هذا الجهد المتميز، ونفع به إنه سميع قريب، والله ولي التوفيق.